مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية لمواجهة إشكاليات التعليم العالي

د. طلعت عبد الحميد
كلية التربية – جامعة عين شمس

الإشكالية :

تؤكد بعض الدراسات المستقبلية على أنه بحلول عام 2025 قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي على الرغم من استمرارها في التواجد أكثر من قرنين من الزمان نتيجة التغير الحادث في إنتاج و توزيع المعرفة التي تدعمها وسائل الاتصال و التكنولوجيات الحديثة[1].

ذلك لأن المعلومات و المعرفة أصبحت تميز عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة عن عصر الصناعة ، بعد أن أضحت المعرفة المتسارعة التي يصعب حجبها مصدر للثروة و سلعة في نفس الوقت و هذا جعل صدمة المستقبل التربوية تتطلب إعادة هيكلة أدوار المؤسسات التعليمية التي يصبح محورها المستهلك/ المتعلم في الوقت الذي تكاد تفقد فيه العملية التعليمية طابعها الإنساني التفاعلي نظرا لوجود الآلات و التكنولوجيات فائقة الدقة التي تغير من بيئة التعلم

ولم تعد مجرد وسائل تعليمية كما كان يحدث في عصر الصناعة / الحداثة ، فالجامعات الافتراضية و تقنيات التعليم و التعلم من بعد تحول المتعلم من التبعية لسلطات المعرفة – المعلم و الكتاب – إلى إنسان تعلمه موجه ذاتياً يمكنه التنقل بين المؤسسات التعليمية الحجرية التقليدية ، و المدعمة تقنياً ، و الافتراضية التي بلا جدران ، كما أنه قد يجد نفسه محاط بجامعات إلكترونية ضخمة تتجاوز الثقافات والحدود المكانية المجتمعية ، وأخرى صغيرة تنصب على تلبية الاحتياجات المجتمعية المحلية ، و هذا يعنى أن مؤسسات التعليم العالي تجد نفسها في أزمة تتمثل في مقدار الثقة في كفايتها الداخلية والخارجية و عدم قدرتها على تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم خاصة في الدول النامية ، في الوقت الذي تبرز فيه مشكلات إنتاج و توزيع المعرفة التي تتسم بالتسارع وفى الوقت الذي تتسم فيه المؤسسات التعليمية التقليدية بالنمطية و البطء الذي لا يجعلها تقوم بوظائفها في البحث العلمي و خدمة المجتمع و تلبية احتياجات السوق التنافسي حيث البقاء فيه للأسرع في امتلاك و توزيع المعرفة التي تتميز بالإبداع الذي تعمل على وأده معظم المؤسسات التعليمية التقليدية و خاصة في دول العالم الثالث.

2/ خلفية الإشكالية وما ورائها :

1/2 وإذا كانت الحداثة كمشروع قد خلصت العقل من الفكر الأسطوري من خلال العلم الذي لا يعترف بما هو مجاوز للطبيعة فإنها أنجزت و أشبعت احتياجات الكثرة من خلال إقامة مجتمع الجماهير و وسائل الاتصال الجماهيري والإنتاج الضخم .

إلا أن حركة ما بعد الحداثة تعتبر من جانب آخر تعبير عن خيبة الأمل الناجمة عن فشل الآمال التي كانت معلقة بإمكانيات التقدم التكنولوجي في تحقيق مجتمع الرفاهية لجميع الطبقات الاجتماعية .

فعندما حدث التقدم التكنولوجي ظلت الغالبية من الفقراء يعيشون بعيداً عن هذا التقدم مهمشون و يعيشون في مجتمع متخلف يعانى من الفقر والجهل والمرض و القهر و بالتالي لم يتم توسيع فرص الحياة واختيارات هؤلاء المهمشين في ظل هيمنة دول المركز الرأسمالي و بالتالي ظهرت دعوات مناهضة لقيم الرأسمالية المطلقة رافضة التكنولوجية التي قتلت الثقافة و جعلتها تتم في مؤسسات بعيدة عن هؤلاء المهمشين و بالتالي كان هناك تمجيد للماضي والميتافيزيقا وما تحمله من قيم الصدق و الأصالة (هيدجر) ، و نقد للأسس الاجتماعية و الأيدلوجية للمجتمع الاستهلاكي و المعلوماتى (هابرماس وفوكو) والدعوة إلى وأد قيم المنفعة و المنطق التحليلي و أخلاقيات الحقد (نيتشه) ونقد فكرة العقل الجمعي القاتل لذاتية الفرد ، ومن ثم كان الآخر عند بعضهم هو الجحيم (سارتر) و رفض المدنية و الآلية التنظيمية و التكنولوجية (الهيبز) وتمرد على أيدلوجية المجتمع الرأسمالي الصناعي القائم على الاستغلال و تغريب الإنسان (ثورة الشباب في الستينيات) و ظهور دعوات صريحة لإقامة مجتمع بلا مؤسسات (اليتش وريمر) وبالتالي جاءت ما بعد الحداثة لتعيد للعقل مكانته بمصالحته مع الذات بعد أن كان أداتي في عصر الحداثة التكنولوجية البرجوازية و تعيد لفكر التنوير أصالته ، و تبشر بمجتمع معلوماتي مبرمج ما بعد التكنولوجي فالتاريخ لدى البعض قد توقف و الأيدلوجيا قد انتهت والمشاكل أصبحت كونية والتقسيم الاجتماعي للعمل أصبح يعاد ترتيبه من خلال مصالح

أ

كتجلي لمروجي العولمة ومناهضيها في نفس الوقت .. فهناك جامعات ومواقع تمكن المتعلم من الحصول على درجات علمية عليا كما أن بعضها يبشر بأيدلوجيته ومن بين الأمثلة ما يلي :[3]

- جامعة العرب الإلكترونية وموقعWWW.Arabuniversity.com
- جامعة زيف ديفيتر وموقعها WWW.Zbu.com
- جامعة فونيكس WWW.Uopix.ed/online
- جامعة روجرز WWW.Rogersu.edu
- الجامعة المفتوحة WWW.Open.Ac.Uk

3/2 انطلاقا من التسليم بأن بنية المجتمع و توجهاته تؤثر على نمط المؤسسة التعليمية ، كما تؤثر مخرجات تلك المؤسسة على توجهات المجتمع و اختياراته جدلياً لذلك نجد من الحداثيين المؤمنين بتدعيم الدولة و مؤسساتها في ظل التفكيك الذي تمارسه آليات العولمة / الكوكبية مثل الشركات و الجامعات متعددة و عابرة القوميات و بالتالي الدعوى إلى إنقاذ المؤسسة التعليمية من خلال صيغ تتيح تكاملها مع مؤسسات التعليم غير النظامي و العرضي مع استخدام الوسائط الاتصالية التكنولوجية الحديثة حتى يمكن التغلب على الأزمة البنيوية لمؤسسات التعليم و خاصة مؤسسات التعليم العالي النظامية إنقاذاً لهوية المتعلمين وتدعيماً للدولة القومية .

4/2 يرى أنصار (الما بعد) – ما بعد الصناعة – ما بعد الحداثة اتساقا وترويجاً للكوكبية / العولمة أن خاصية الاتصال والاتصال من بعد أصبحت جوهر ماهية إنسان القرن الحادي و العشرين و أن هدف التربية هو تكوين إنسان

كوكبي قادر على التعايش من الآخر بعيداً عن التنميط المجتمعي الذي كانت تمارسه المؤسسات التربوية لإنتاج مواطن ينتمي لمكان و تراث محدود.

فالتعليم العبر ثقافي الذي يروج له بوسائط الاتصال الحديثة يهدد اللغات القومية لصالح اللغة الإنجليزية ، و يزعزع الارتباط بالعوامل الثقافية المحلية نتيجة تنوع مصادر التعلم ووسائطه و بالتالي فإن الدعوة إلى تكوين إنسان كوكبي بديلاً عن المواطن المرتبط بمجتمعه أصبحت تتصدر التقارير الدولية ترويجا للعولمة.(4)

5/2 و إن كان ذلك كذلك فإن قضية التكامل بين مؤسسات التعليم النظامية مع المؤسسات غير النظامية و خاصة مؤسسات التعليم من بعد والجامعات الافتراضية تتجاوز فنيات التربية إلى الموقف من قضايا الحداثة وما بعدها أو السير في ركاب العولمة أو مناهضتها أو الإيمان بقدرة المتعلم على الاختيار وتقرير مصيره في كل شئون الحياة ومنها التعليم بوصفه فعالا وذاتاً حرة غير مشروطة بالأطر المكانية المجتمعية.(5)

6/2 يرى البعض أن تنامي مفاهيم وصيغ بديلة أو موازية أو مكملة لمؤسسات التعليم العالي النظامية هي دالة على الأزمة البنيوية للصيغ النظامية للتعليم مثل التعليم المستمر ، وتعليم الكبار ، و التعليم مدى الحياة ، و التعليم المعاود ، والتعليم الممتد ، و التعليم في مواقع الإنتاج ، و المدارس و الجامعات و الصفوف الافتراضية بالإضافة إلى تدنى الجودة النوعية والكلية لمؤسسات التعليم العالي وضعف تلبيتها للطلب الاجتماعي و لمطالب سوق العمل و احتياجات المجتمع.

7/2 مازالت المؤسسات التعليمية في الدول النامية تختص بثقافة الذاكرة و تقوم على الهرمية و الشكلية و التنميط و إعداد الأفراد للقيام بأدوار محددة ربما لاعتقاد زائف بأن مؤسسات التعليم يجب أن تتكيف مع مطالب سوق العمل ، كما لو كان هذا السوق ثابتاً ، و أن التعليم ليس له وظيفة غير تلك الوظيفة التكيفية الاقتصادية و لكن التكوين التربوي و المهني للمؤسسات التعليمية و التدريبية بدأ يأخذ منحنى آخر من خلال التقسيم الدولي الجديد للعمل تمثل في تسارع إنتاج المعرفة العالية الفائقة و الدقة الرمزية باعتبارها من أهم مدخلات العملية الإنتاجية فيما يعرف بالموجة الثالثة فلم يعد هناك حاجة إلى مستخدمين مطيعين بل مبدعين يتقاسمون السلطة مع مدرائهم حيث أصبح البقاء للأسرع و الأكثر إبداعاً حيث تصبح وسائل الإنتاج داخل ذهن العامل وهذا لا تستطيع مؤسسات التعليم العالي التقليدية النمطية القيام به .

8/2 يعانى السياق الذي تعمل في إطاره منظومة التعليم العالي من تشوهات نجمل بعضها فيما يلي :

أن العصر الذي نحيا فيه الآن هو عصر المعلوماتية القائم على التعلم عالي الجودة و الذي يستهدف الإبداع جعل الدول الصناعية الكبرى تنادى بضرورة أن يصبح التعلم العالي للجميع مع إدخال التقنيات الحديثة في المؤسسات التعليمية لذلك نجد أن الدول العربية تتعرض لمخاطر تتجلى فيما يلي :

- يرصد تقرير التنمية الإنسانية سنة 2002 أن معدلات الأمية في الدول العربية مجتمعة وصلت إلى 38.7 % و أن متوسط سنوات التعليم أو التدريس بلغت 3.4 سنة(وفقا لما ورد في جدول رقم 14 من التقرير).

- أوضحت الدراسة التقويمية للمستوى المعرفي العلمي (Times) أن الدول العربية التي اشتركت في تلك الدراسة احتلت ترتيبا متأخرا من بين 38 دولة سنة 1999.[6]
- لا نستطيع أن ندعى أن العلم و التكنولوجيا أصبحت ثقافة أو هي بؤرة الثقافة العربية من خلال نشر الثقافة العلمية التي تعتمد على قاعدة كبيرة من التعليم ، و هذا لا يتسق مع ما ذكره تقرير التنمية الإنسانية من أن سنوات التمدرس في الدول العربية مجتمعة تصل إلى 3.4 سنة وبالتالي أصبحنا في حاجة إلى جهود لمحو الأمية العلمية و التقنية والحضارية للأميين والمتعلمين.
- ما زالت رؤية العالم في الثقافة العربية لا تأخذ في اعتبارها وحده الوجود ووحدة المعرفة وكلية و دينامية المتعلم و استقلاليته مما انعكس على البنية التعليمية في التعليم العالي وفى المراحل التي تسبقه حيث أن هذه البنى تفصل بين الكليات (أدبي – علمي – تقني – ديني مدني) و تقوم على استراتيجية بناء مقررات منفصلة عن بعضها مما يؤثر على تكوين المتعلم وعلى رؤيته للمشكلات.

3/ المشهد الحالي (إشكاليات التعليم العالي و الكوكبية / العولمة)

1/3 يدعو منطق الكوكبية إلى إبراز التنوع الخلاق من أجل التنافسية التي تؤدى إلى مزيد من التقدم و لكن التشريعات التي أفرزتها مصالح الدول الصناعية الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (مثل اتفاقيات الجات ومعايير الجودة / الأيزو) تدعو إلى التنمية و اتباع نموذج تنموي وحيد تتبناه المؤسسات الدولية المقرضة و المانحة للأموال فيما يعرف بسياسات التكيف الهيكلي أو الإصلاح الاقتصادي و تحرير الأسواق الذي يقوم على الخصخصة في ظل

منافسة غير متكافئة بين دول الشمال ودول الجنوب على الرغم من اعتراف البنك الدولي في تقرير عام 1993 بحقيقة دور الدولة في تحقيق النمو لدى النمور الآسيوية كما أن وزارة الصناعة و التجارة الخارجية اليابانية Miti كانت تقود و ترشد عمليات التنمية آي حكم السوق كما أن الصين تتبع نموذج يقوم على اقتصاد السوق الاشتراكي مما يعنى أن التوجه الذي تروج له آليات الكوكبية ليس الوحيد على الكوكب و هذا يجعل قضية خصخصة التعليم وخاصة التعليم العالي يعاد فيها النظر على اعتبار أن التعليم يعد بمثابة قضية أمن قومي و مسئولية من مسئوليات الدولة كما يحدث في فرنسا و كوريا الجنوبية و إنجلترا.

2/3 يعد البحث العلمي من أهم وظائف مؤسسات التعليم العالي و هذا يتطلب تدفق المعارف من أجل تحقيق التراكم الذي يؤدى إلى مزيد من النقلات و الثورات العلمية و التكنولوجية و بالتالي يتم تشاطر المعارف بين الباحثين ضماناً لاستمرارية الإبداع ، و لكن في ظل اتفاقية التربس (حقوق الملكية الفكرية) تصبح المعرفة ملك لمنتجها الذي يحتكرها مما يقلل من فرص التراكم المعرفي ويقلل فرص الإبداع بالنسبة لدول الجنوب.

3/3 الحديث عن سنوات محددة للتمدرس و سنوات محددة للعمل أصبح من مخلفات العصر الصناعي الحداثى و لا يتفق مع التغيرات المتسارعة في المعارف و في الأسواق و لكن البنى التعليمية و الفكر التربوي الموجه للعملية التعليمية

في بعض الدول العربية ما زال حبيس الأفكار و التوجهات الحداثية في معظمه و هذا ينعكس على استراتيجيات وأهداف العملية التعليمية و مخرجاتها.

4/3 ينظر البعض إلى عمليات إدخال التقنيات الحديثة في المؤسسات التعليمية باعتبارها وسائط ووسائل تعليمية تحقق الأهداف و الغايات التقليدية للتعليم على الرغم من أن تلك التقنيات تستهدف تغيير بيئة التعليم وتوجهها فلسفة ترى الإنسان/المتعلم ذات لا سلطان على عقلة و فاعل حر قادر على تدعيم هويته المنفتحة على الأخر و من ثم تفريد التعليم و تكوين المتعلم الموجه ذاتياً المشارك في عمليات التعلم بطريقة معاودة و مستمرة مدى الحياة.

5/3 أصبحت القيمة المضافة لا تأتى إلا من خلال تعليم عالي الجودة قائم على الإبداع يسمح بالتنافسية على مستوى الكوكب و بالتالي يجب أن يستهدف التعليم ترقية القدرات التنافسية ولكن في نفس الوقت نجد أن البطالة والفقر يعانى منها شرائح عديدة من المجتمعات العربية حيث بلغت البطالة بين الفئات العمرية التي تقع بين 15 ، 24 سنة تبلغ 61.5% سنة 1998 في مصر ، و 73 % في سوريا سنة 1998 ، والجزائر 65 % سنة 92 و البحرين ، 64.7 سنة 1997[7]،

و هذا يعنى أن السياسات التعليمية يجب أن تستهدف التنافسية و مكافحة الفقر في نفس الوقت[8] .

6/3 إذا كانت الثقافة تشير في بعض تعريفاتها إلى كل ما نملكه و نفكر فيه ونعمله فإن هذا يشير إلى أن من يمتلك القوة و التفوق في هذه المجالات يعمل على تشييد ثقافته على بقية الثقافات حتى تصبح معايير تلك الثقافة القوية هي السائدة حضارياً و هذا ما يحدث من خلال تسيد الثقافة الأنجلو سكسونية لوسائط الاتصال والإعلام مما جعل الكوكبية / العولمة تتسم بطابعها إلى الدرجة التي وصلت إلى عسكرة العولمة إلى جانب طابعها الاقتصادي السياسي بالنسبة

للمجتمعات التي تحمل ثقافات مقاومة لتلك العولمة و بالتالي تأتى دعوات الانكفاء على الذات و رفض الآليات و التقنيات المصاحبة و المروجة للعولمة – مثل الإنترنت و القنوات الفضائية دون الأخذ في الاعتبار أن اللحظة الآنية التي تشهد أمركة العولمة لا تعنى أنها سوف تستمر إلى ما لا نهاية و لا تأخذ في اعتبارها القوى الأخرى التي تدعو إلى عولمة أكثر إنسانية مثل الصين و بعض الدول الأوروبية و هذا الأمر يتطلب أن نعى أن الهوية المهددة يمكن تحصينها ليس من خلال الانغلاق ولكن من خلال التحصين الداخلي للمتعلم عن طريق التدريب على التفكير الناقد و إشاعة ثقافة التساؤل و آليات الضحد في كافة المؤسسات التعليمية و هذا الأمر نجده يتسم بالضعف في العملية التعليمية حيث التركيز على التحصيل أكثر من الاهتمام بتنمية القدرات و تدريب الطلاب على مهارات اكتساب المعرفة بل الأمر ينصب حول استيعاب المعارف باعتبارها حقائق يقينية يتم حفظها واستدعائها عند الامتحان في الوقت الذي نجد فيه أن المعارف تتراكم كل 18 شهر[9].

7/3 على الرغم من سيادة النمط التقليدي للتعليم العالي فيما يتصل بفلسفته وأهدافه و سياساته و محتواه و أساليب التقويم و نظم الالتحاق و منح الشهادات و بنيته **نجد صيغ وتجارب و نظم عالمية ترى أن التعليم العالي يدخل ضمن منظومة التعليم المستمر للكبار الذي لا ينفصل عن تعليم الصغار من جهة و المرتبط بأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى و هذه الصيغ تؤكد على ما يلي**[10].

1/7/3 شراكة مؤسسات التعليم و المجتمع المحلى (كليات المجتمع الأمريكية).

2/7/3 تقديم تعليم تقنى مع تقديم الأساسيات مثل العلوم و الرياضيات للمساعدة على بناء القدرات التحليلية للطالب ويرقى من مهاراته الابتكارية ويعمل على إرساء قواعد القدرة على التطبيق و ربط التعليم بسوق العمل (مشروع أورت لعام 2005 في الكيبوتزات الإسرائيلية) .

3/7/3 تفعيل مصطلح تلتعلم Tele- Education المعتمد على الإنترنت حيث جامعات على الخط On_Line و الجامعات الافتراضية (مثل الجامعة الإفريقية الافتراضية التي يمولها البنك الدولي و يضم عدداً من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى).

4/7/3 التعليم المرن الذي يحول عملية التعليم إلى عملية تعلم و يعتمد على قاعدة متنوعة من تقنيات التعليم ومصادره حتى يتلاءم مع الفروق الفردية للمتعلمين و هو تعليم متحرر من قيود المكان و الزمان يقوم على إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتى مدى الحياة حيث المعلم مجرد ميسر ومرشد مما يحطم العلاقة التسلطية بين المعلم و المتعلم و يحولها إلى شراكة (جامعة جنوب استراليا).

5/7/3 تعليم مفتوح لتحقيق أهداف متعددة (قرار اللجنة الشعبية العامة الليبية عام 1987 بإنشاء جامعة مفتوحة) ، و معهد التكوين عن بعد في تونس ، الجامعة العربية المفتوحة التي تمتد فروعها إلى بعض الدول العربية .

6/7/3 جامعات عابرة القوميات حيث توزع دروسها بالتعاون مع جامعات أخرى في بلدان عديدة (الجامعة المفتوحة في بريطانيا ، و الجامعة الألمانية المفتوحة)

7/7/3 ظهور مجالات تعليمية جديدة مثل التعليم عبر الثقافي للكبار من أجل زيادة معرفة الكبير بثقافة الآخرين و تنمية الاستجابة و الإحساس بقيم و سلوكيات من ينتمون لثقافات أخرى و ربما كان لهذا المجال ظهير اقتصادي حيث تحتاج الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات إلى تدريب موظفيها على مهارات التواصل مع أفراد و شعوب يختلفون عنهم ثقافيا .

8/7/3 الاعتراف بمفهوم المستوى التعليمي و التحصيلي Level في العديد من الدول الصناعية يتيح للراغب في التعلم الالتحاق بأي مستوى تعليمي أو الانتقال من تخصص إلى تخصص آخر أو العودة إلى المؤسسة التعليمية بعد فترة انقطاع (الجامعات البريطانية ، و الأمريكية ، والكندية)

9/7/3 إقامة تحالفات استراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي و قطاعات الإنتاج مثل جامعات استكلندا.

10/7/3 منح درجات / شهادات مبنية على الكفاية Competency مثل جامعة إكسلسيور في نيويورك و جامعة الحكام المغربية .

4/ موجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالي [11] :

1/4 الغايات والأهداف :

1/1/4 التأكيد على وحدة الوجود ، ووحدة و تكامل المعرفة.

2/1/4 تمكين المتعلم – من المساهمة في تحقيق التنمية المتكاملة لشخصيته والتنمية المستدامة لمجتمعه .

3/1/4 تعزيز الهوية العربية و الإنسانية لدى المتعلم .

4/1/4 ربط التعليم بالتدريب وبرامج قضاء أوقات الفراغ.

5/1/4 تنمية القدرات الإبداعية والتنافسية ومكافحة الفقر الفكري و المادي .

6/1/4 تنمية مهارات البحث العلمي و أساليب التعلم الذاتي ومهارات التوقع والمحاكاة و استخدام تقنيات التعلم من بعد.

7/1/4 تحقيق التكامل بين صيغ التعليم العالي النظامية و غير النظامية الافتراضية منها و التقليدية في الموقع ومن بعد على ضوء فلسفة التعليم المستمر للكبار مدى الحياة .

8/1/4 التنمية الذهنية (القيم و الاتجاهات والمهارات) التي تحقق ترقية القدرات التنافسية عالمياً و مكافحة الفقر مجتمعياً.

9/1/4 تنمية العلاقات المتبادلة و الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع الحكومية و الأهلية .

10/1/4 تأكيد الجودة الكلية للتعليم العالي من خلال مؤسسات الاعتماد الأكاديمي ومعايير الأيزو الخاصة بالتعليم .

11/1/4 تمكين المتعلمين من مهارات تطبيق أساسيات المعرفة العلمية النظرية.

12/1/4 الإسهام في تكوين مجتمع المعرفة القائم على مبادئ الجدارة و الاستحقاق للمبدعين و الخبراء .

13/1/4 تمكين المتعلمين من فنيات البحوث والدراسات المستقبلية التي تستهدف استزراع الصحراء وتنمية المقومات الزراعية و الحيوانية و ترشيد استخدام الطاقة المتجددة و الناضبة.

14/1/4 جعل العلم محور رئيسي للثقافة العلمية من خلال تنمية طرائق التفكير العلمي ونشر الثقافة العلمية لدى كل التخصصات الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي و تبسيط العلوم و ترجمة الجديد منها ونشرها لغير المتخصصين خارج المؤسسات التعليمية.

15/1/4 توفير التمويل الحكومي و الأهلي لإتاحة فرص التعليم العالي المتميز للجميع مع وضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الجودة الكلية للمستثمرين و ضمان حقوق المتعلمين.

16/1/4 التأكيد على الحرية الأكاديمية للباحثين من الطلاب و أعضاء هيئات التدريس و تقديم القيم الأخلاقية و الأكاديمية قبل القيم الاقتصادية .

17/1/4 الموازنة بين البحوث الأساسية الإبداعية و البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته.

18/1/4 تمكين المتعلم من القدرة على النقد و الإبداع و التعامل مع اللا يقين وتعقد المشكلات باستخدام المناهج و الاستراتيجيات الملائمة مثل منهجية التعقد.

2/4 أنماط التعليم العالي

1/2/4 الإبقاء على النمط الحالي مع إدخال تغيرات تسمح بصلاحية المعرفة من مصادر أخرى نظامية أو غير نظامية تقليدية أو إلكترونية باعتماد أسلوب المستوى التحصيل الذي يتم التحقق منه بأساليب التقويم المختلفة بديلاً عن السلم التعليمي مما يسمح بالتحاق جميع الناس في المؤسسة التعليمية كل وفق قدارته.

2/2/4 تنوع البنى داخل المؤسسة منها النظامي ومنها المسائي وفى الموقع ومن بعد ومنها ما يجمع بين التخصصات وما هو متخصص ومنها ما يقوم بالبحث العلمي و ما يقوم على خدمة المجتمع مع إقامة مراكز للتميز .

3/4 إدارة المؤسسات التعليمية .

1/3/4 العمل بروح الفريق والتشارك بين هيئات التدريس و عمداء البنى التعليمية المختلفة و الطلاب وممثلي المجتمع المحلى في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

2/3/4 استخدام التقنيات الحديثة و توفير بنوك معلومات و تنظيم دورات للعاملين في إدارة المؤسسة و يظل التدريب معاود و أثناء الخدمة.

3/3/4 تخصيص مدير خاص بإدارة شئون الطلاب النظاميين و آخر لإدارة مركز التنمية المهنية الخاص بتقديم برامج التعليم المستمر والتدريب المعاود ومدير آخر للبحث العلمي و التطوير و آخر للنواحي الإدارية و المالية بالمؤسسة و آخر للتنسيق بين المؤسسة و البنى الافتراضية الإلكترونية وأخر لمراكز رعاية التميزين .

4/4 سياسة القبول :

1/4/4 إتاحة فرص الالتحاق للجميع من الكبار من خلال الاعتراف بالمستوى التعليمي وتوفير التشريعات اللازمة لذلك .

2/4/4 تقديم برامج تعويضية أو استزادية أو تكميلية قصيرة أو متوسطة ممتدة.

3/4/4 التمييز الإيجابي لصالح الفئات الفقيرة و الهامشية ماديا و الفئات الأكثر تميزاً و إبداعاً مادياً و أكاديمياً.

5/4 المناهج و البرامج

1/5/4 التأكيد على التخصصات و الدراسات البينية و الدراسات المستقبلية .

2/5/4 المزواجة بين المكونات النظرية و العملية في المناهج.

3/5/4 التركيز على أسلوب حل المشكلات بديلًا عن المواد المنفصلة التقليدية .

4/5/4 إتاحة فرص الإبداع للمتعلم و قدرته على التوقع من خلال عرض المادة العلمية باعتبارها ثابتة ثبات نسبى يمكن ضحدها من قبل المتعلم المزود بمهارات التفكير الناقد.

6/4 استراتيجيات التدريس

1/6/4 تمكن المتعلم من إتقان مهارات التعلم الموجه ذاتياً .

2/6/4 تستهدف تعلم مهارات الحصول على المعرفة و إتقان التعامل مع التقنيات الحريته .

3/6/4 استخدام استراتيجيات تتنوع بين الاكتشاف الموجه إلى الحوار تسمح بالاكتشاف والاستنتاج و التصنيف و التنبؤ و الإبداع.

7/4 تكنولوجيا التعليم

استخدام التكنولوجيا متعددة الوسائل و الإنترنت Multimedia.

8/4 التمويل

1/8/4 يمول أصحاب الأعمال الخاصة بنسبة إجبارية من الأرباح لتمويل برامج التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالطلاب و تمويل برامج التنمية المهنية بالكامل.

2/8/4 تخصيص نسبة من الدخل القومي الإجمالي تقدر على أساس رؤية تضع التعليم في قمة الأولويات على اعتبار أن التعليم قضية أمن قومي ولا تقل عن 6%.

3/8/4 التمويل الذاتي من قبل المتعلم الملتحق ببرامج التعليم المستمر للكبار العاملين.

4/8/4 تخصيص صناديق مالية إضافية من خلال إسهام وشراكة المجتمع المحلى والهيئات الدولية.

9/4 التقويم

1/9/4 تشمل الجوانب المختلفة للعملية التعليمية (معلم – وسائل – محتوى – متعلم) ، و الجوانب النمائية المختلفة للمتعلم وجدانية أو حركية أو عقلية .

2/9/4 يتوزع بين التقويم التكويني و البائي وبين التقويم النهائي.

3/9/4 تتنوع أساليب التقويم (موضوعية أو ذاتية) شفهية و تحريرية و لقياس التمكن من المعرفة ومن إمكانيات تطبيق المعرفة في حل المشكلات.

10/4 أعضاء هيئة التدريس

1/10/4 يصبح المعلم بمثابة ميسر وموجه و مرشد أكاديمي.

2/10/4 التركيز على العملية التعليمية .

3/10/4 إتقان استخدام التقنيات التعليمية الحديثة و استخدامها لتنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب و هيئات التدريس.

4/10/4 يستمر المعلم في تعلمه و يعاود الالتحاق ببرامج التدريب المهني المعاود بوصفه باحث عن المعرفة ومنتجها و مرسلها.

5/10/4 يحاط بمناخ يؤكد على الحرية الأكاديمية وبحياة كريمة آمنة ويتوفر له سبل الحصول على المعرفة داخل البلاد أو خارجها و في الموقع ومن بعد.

11/4 ضمانات الإنفاذ للاستراتيجية :

1/11/4 خضوع المؤسسة التعليمية لمعايير مؤسسات الاعتماد الأكاديمي يتم إنشائها لتقييم أداء ا لمؤسسات التعليمية.

2/11/4 توفير المكتبات التقليدية و الإلكترونية.

3/11/4 توفير الوسائط التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تسهم في تغيير بيئة التعلم.

4/11/4 إحكام الضوابط للمستثمرين في التعليم و ضمان حقوق المتعلمين.

5/11/4 نشر الثقافة العلمية و التقنية و الوجدانية في وسائل الإعلام للإسهام في تكوين مجتمع المعرفة.

6/11/4 الاعتراف بصلاحية الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الإلكترونية ومؤسسات التعليم غير النظامي الأخرى بعد إحكام الضوابط الضامنة لجودتها النوعية.

7/11/4 التعاون بين المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية لضمان وصول الخدمة التعليمية في المناطق النائية.

الهوامش و المرجع

1. Jim Dator, The Futures of Higher Education : From Bricks to Bytes to Fare The Well The University in Transition P.70,71.
2. طلعت عبد الحميد و آخرون ، الحداثة .. ما بعد الحداثة ، دراسات في الأصول الفلسفية للتربية ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، سنة 2003 ص 161 – 16.
3. طلعت عبد الحميد ، مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي في ظل الكوكبية ، ندوة مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي ، الرباط ، 27-2001/12/30 ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ص 116.
4. طلعت عبد الحميد ، الاتجاهات الحديثة في تحقيق التكامل بين التعليم النظامي و غير النظامي ، اجتماع خبراء إقليمي ، صنعاء ، 6/28 – 2003/7/2 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة ، ص 5.
5. الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة و المعرفة ، تعريب فتحي بن شتوان ، نبيل عثمان ، الجماهيرية العظمى ، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراتة ، سنة 1992 ، ص 278-286.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 جدول 14.
7. المرجع نفسه جدول 25
8. طلعت عبد الحميد – الخطة العربية لتعليم الكبار – تونس المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، سنة 2001.
9. طلعت عبد الحميد ، تكوين الفاعل الكوكبي ، رؤية تفكيكية للمفاهيم التربوية، اجتماع خبراء حول العولمة و التعلم و التنمية البشرية ، القاهرة ، وحدة البحوث و الدراسات السكانية ، جامعة الدول العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 21 ، 2001/2/22 ، ص 176- 179.

10. طلعت عبد الحميد ، الاتجاهات الحديثة في تحقيق التكامل بين التعليم النظامي و غير النظامي ، مرجع سابق ص 23-50.

11. عبدالعزيز الجلال ، غايات التعليم العالي و أهدافه سنة 2001 ، الحاجة إلى استراتيجية عربية سنة 2001 ، سعيد أبو السعود ، الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي وتحديات المستقبل، جامعة الزقازيق ، سنة 1998 ، Talaat Abdel Hameid – Practical Directives for Adult Education Policies in Arab States, World Conference on Education for All, Dakar 22-26/4/2000.

أنظر أيضاً المنظمة العربية للتربية والعلوم ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة ، إجماع خبراء حول البحث العلمي ودوره في سوق العمل ، القاهرة 22-2003/6/25.